أصلاح الدعم الحكومي .....سيناريو العراق المستقبلي*

أ.م.د.وفاء الهداوي** م. د.انعام مزيد**

المقدمه.

ان اختلاف السياسات التنموية التي تبناها العراق خلال القرن العشرين من سياسات تنموية ليبرالية خلال المدة (*1921-1958*) الى اخرى متضمنة ايديولوجية اشتراكية الدولة (*1958-1980*)ثم لتأتي المدة (*1980-1990*) متضمنه سياسة تنموية داعية الى تنمية المناخ المحفز للاستثمار بما يتلائم مع الحصار الاقتصادي خلال الفترة (*1990-2003*)،جاءت لتثبت، وبما لايدعو للشك، أخفاق السياسات الحكومية في توجيه الدعم الحكومي لتحقيق الأهداف المرجوة منه على الرغم من اختلاف سياساته التنموية خلال القرن العشرين، ليأتي لنا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حاملاً معه رياح إلغاء الدعم الحكومي كجزء من رياح الانفتاح التي جاءت بها – العولمة الاقتصادية – وعلى الرغم من يقيننا، وبما لايدعو للشك، في أن العولمة واقع قائم لاجدال فيه، وان تيارها قوي وجارف يصب في خدمة من أوجدها من الدول الرأسمالية، إلا أننا متيقنون أيضاً أن الطريق مازال مفتوحاً أمامنا في محاججة وصفات الاصلاح التي تم فرضها على العراق تحت تأثير عامل خارجي، ومراجعتها مراجعة جذرية بقصد صياغة قلسفة وستراتيجية اصلاحية ، لتكون بمثابة البوصلة التي نستشعر من خلالها في تحديد أشكال الدعم وأنواعه واتجاهاته وفق مفهوم متطور يعتد بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ليرسم الطريق المستقبلي للعراق.

فرضية البحث.

ان الغاء الدعم الحكومي في العراق كضرورة لتحقيق النمو بحسب وصفات الاصلاح الاقتصادي ما هو الا وهم يتم فية اخفاء السبب الاساسي لفشل الدعم الحكومي المتمثل في الاسلوب الخاطى الذي تطبيق الدعم فيه بما افقده جدواه.

مشكلة البحث .

ان تعدد الطروحات النظرية والمواقف الفكرية ازاء ضرورات الدعم وتباينها مع الخيارات التطبيقية الؤكده الغاؤه بعده الطريق الاوحد لوصفات الاصلاح التي جاءت بها المؤسسات الدولية ذات التوجه الراسمالي قد شكل ارباكا لمعالم الصوره الحقيقية وجدلية حقيقية في الاقتصاد العراقي المتجه نحو اقتصاد السوق .

*بحث مستل من أطروحة دكتوراه في الاقتصاد / الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

**عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد

هدف البحث :

يكمن هدف بحثنا هذا في مراجعة وصفات الاصلاح في موضوعة الغاء الدعم الحكومي مراجعة جذرية بقصد صياغة فلسفتنا وستراتيجيتنا الاصلاحية لرسم طريقنا المستقبلي .

منهجية البحث :

الاعتماد على المنهجية التحليلية للبيانات والمعلومات المتعلقة في المشكلة المبحوثة .

هيكلية البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول الى هدفه ومن اجل الاحاطة الشاملة بالموضوع فقد تم تناوله وفق المشاهد التالية :

أولاً :- الوصفة الاصلاحية.....إلغاء الدعم الحكومي مخرجنا البديل .

ثانياً :- نوعية الاصلاح أم سرعته ؟

ثالثاً :- الدعم الحكومي بحاجة لمن يدعمه !!!

رابعاً :- نحو عقد اجتماعي جديد .

خامساً : من أجل استكشاف المستقبل المسوغ للدعم الحكومي .

أولا :- الوصفة الاصلاحية .....إلغاء الدعم الحكومي مخرجنا البديل

إنَ الأسباب الدافعة لإلغاء الدعم الحكومي على وفق برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لها صلة وثيقة بالمديونية الخارجية للعراق التي جاءت بسبب :-

1- التزامات العراق الدولية وتعهداته أمام المنظمات الدولية من أجل إطفاء نسبة كبيرة من الديون .

2- ضرورة تخصيص موازنة تعمل على اصلاح مشكلات العراق وتوفي بتعهداته الدولية من اجل حصوله على ثقة الدول المانحة .

وهنا يثار التساؤل عن إمكان وجود حلول أَخرى لمشكلة المديونية بما يمكننا من الخروج من مأزق الوصفات الاصلاحية للمنظمات الدولية من جهة، وعن إمكان خروج الحكومة العراقية وتراجعها عن سياسات الاصلاح التي تم البت بها من لدن سلطة الاحتلال من جهةٍ أخرى .

ومن أجل الاجابة عن هذا التساؤل وذاك، فاننا نبتدىء القول إن التزامات العراق الخارجية تتمثل في :-

1- ديون العراق الخارجية والتعويضات الدولية :- والتي تعد من أهم الصعوبات التي تعيق عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية في العراق، إذ كان العراق عام 1980 بلداً بلا مديونية يتمتع بفائض من الذهب والعملات الأجنبية بلغ (38) مليار دولار، إلا أن حرباً عراقية إيرانية أمتدت لأكثر من ثماني سنوات، أحرجت العراق بدين بلغ (63.5) مليار دولار عام 1991 تمثلت في :

42.1 مليار دولار ديون بضمنها أقساط وفوائد مستحقة وغير مسددة لغاية 31 كانون الأول 1990، والتي قدرت حينها بـ (14.4) مليار دولار، وقد أعتبرنا القروض الخليجية منحاً ولم نسجلها في ضمن القروض . فإذا ما اعتبرنا هذهِ المبالغ النقدية قروضاً وهي جميعها من دون فوائد عدا وديعة كويتية لدى البنك المركزي، فإن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن مجموع هذه الديون كان (21.4) مليار دولار .

أما القروض العينية التي تشمل على أقيام كميات نفط مستخرجة من المنطقة المحايدة السعودية والكويت، والذي تم بيعة لصالح العراق فإن قيمتة آنذاك ضئيلة لاتتجاوز مليار دولار، وبهذا يصبح مجموع مديونية العراق تجاه الدول الخليجية والأجنبية والمنظمات (63.56) مليار دولار في 31 كانون الأول 1991 .

هذه المديونية تزايدت بعد حرب الخليج الأولى، لتصل مطلع عام 2003 بحسب تقديرات البنك الدولي وبنك التسوية الدولية إلى (127) مليار دولار، بما فيها متأخرات دفع الفوائد البالغ (47) مليار دولار، لتصل عام 2005 إلى (114) مليار دولار[1] . انظر الجدول (1) .

جدول(1)

ديون ومتطلبات العراق الخارجية قبل وبعد اتفاقية نادي باريس(مليار دولار)

التفاصيل	قبل 2004	2008	ديون جديدة	المجموع
ديون دول نادي باريس	36.6	7.3	7.7	15
المطلوبات الخليجية	40.0	-	2.0	2
الديون الحكومية الاخرى	21.4	2.8	2.0	4.8
المنظمات الدولية	0.6	2.3	2.3	4.6
البنوك والمجهزين	15.4	2.8	-	2.8
مجموع الديون والمطلوبات	114.0	15.4	15.0	30.4
نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي	%443	%37	-	%73

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، التقرير التحليلي، بغداد2007، ص192 .

2ـ مطالب التعويضات ـ بلغت تعويضات أضرار الحرب التي فرضت بموجب الفقرة E من قرار مجلس الأمن رقم 687 في نيسان 1991 - بحسب ما اقرته هيئة الأمم المتحدة للتعويضات للطلبات التي تم تقديمها والبالغة نحو (3) ملايين طلب ، بقيمة أجمالية بلغت (353) مليار دولار، تمت معالجة (2) مليون طلب حتى تشرين الثاني 2005 وبمبلغ (53) مليار دولار وقد سدد العراق منها نحو (20) مليار دولار، استقطعت من العوائد النفطية خلال المدة 1997 – 2005، وتم اعطاء الأولوية فيها لتسديد تعويضات الأفراد، وتم تسوية (11.5) مليار دولار من أصل مجموعة (12) مليار دولار، وبلغت حصة المواطنين المقيمين في الكويت منها (8) مليارات دولار، حتى تشرين الثاني 2005، وتم كذلك تسديد القسم الأكبر من تعويضات الشركات الكويتية غير النفطية، على حين كان تسديد تعويضات القطاع النفطي والحكومات والتعويضات البيئية أقل من ذلك وبحسب ما يوضحها الجدول أدناه :-

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، التقرير التحليلي، بغداد2007، ص57 .

جدول (2)
المبالغ والتعويضات المقدمة والمقرة والمسددة لغاية تشرين الثاني 2005

انواع التعويضات	التعويضات المطالب بها		عدد الطلبات	التعويضات المقدرة قيمة المدد (مليار دولار)	نسبة التسديد
	عدد الطلبات المقدمة	قيمة التعويضات (مليار دولار)			
تعويضات الافراد	2679020	32	1546294	12	%37
تعويضات الشركات	6694	85	4105	27	%31
تعويضات الحكومة والبيئة	393	236	285	14	%6
المجموع	2686107	353	1550684	53	%15

المصدر/ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الاحوال المعيشية في العراق 2006، التقرير التحليلي، بغداد،2007، ص193 .

وبدلاً من سعي الحكومة العراقية لأعفاء العراق من هذه الديون بالاستناد إلى أسس قانونية ، سعت تحت وطأة الضغوط الامريكية إلى جدولتها بموجب الاتفاق مع نادي باريس، الذي كان ثمنه أن يتبع العراق خلال السنوات الأربع للاحتلال وصفة اصلاح تمثلت أهم بنودها في إلغاء الدعم الحكومي من دون الأخذ بنظر الاهتمام الحالة الاجتماعية والمستوى المعيشي للمواطنين، وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، وعدم وضوح الرؤيا المستقبلية لوضع العراق، ومتناسية أهم الأسس القانونية التي يمكن الاستناد إليها في إلغاء الديون كافة والمتمثلة في :-

1- ان السعودية قد حررت العراق من دينه قبل أجتياح الكويت (مقابل توقيع معاهدة عدم اعتداء)، وهذا يعني أن دين العراق الخارجي لايشكل مشكلة كبيرة إلا في حال طالبت السعودية والكويت بالقروض المقدمة خلال حرب إيران والعراق وهذا أمر بعيد المنال[1].
2- من حق العراق أن يطالب بتعويضات كتلك التي فرضت عليه من لدن لجنة التعويضات عن الحرب عام 1991 في الأمم المتحدة ومقرها جنيف في أيلول 2002، عن الأضرار الناجمةعن عدم تصدير الكويت نفطها فخلال تلك المدة تم دفع قسم من المبالغ التي كانت مخصصة من دخل النفط[2]، إذ ان العراق قد حُرم طوال سنوات الحصار من تصدير نفطه إلا ماتم تصديره بموجب مذكرة التفاهم وفق برنامج النفط مقابل الغذاء .
3- ان العراق قد تمت مطالبته بتعويضات أضرار الحرب لعدم شرعية احتلاله للكويت، هذهِ الحجة التي يمكن أن نستند إليها في المطالبة بتعويضات مماثلة لعدم شرعية أحتلال العراق، الذي تم من دون تخويل من مجلس الأمن، وبناءً على معلومات غير صحيحة و/ أو لم يثبت صحتها إلى يومنا هذا . بما يجعل من احتلاله أمراً يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، لأن العراق لم يمثل تهديداً على أمن أمريكا والدول التي ساعدت في احتلال العراق، كالكويت مقر القوات البرية، وقطر القاعدة الرئيسة، والبحرين القاعدة البحرية، ومطارات الامارات وعمان والسعودية ومصر[3] .

([1]) جورج قرم، تعريف المسائل، ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، ورشة عمل نظمتها لجنة الامم المتحده الاقتصادية والاجتماعيه لشرق اسيا ،مركز دراسات الوحده العربيه ،2003، ص77-80 .
([2]) خير الدين حسيب، تعقيب ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص38 .
([3]) المصدر السابق نفسهُ، ص39 .

4- من المؤكد أن التدمير الواسع النطاق للبنى التحتية والاضطرابات الخطيرة التي أصابت الاقتصاد العراقي والآثار التعجيزية للعقوبات، تقع ضمن مسؤولية الحلفاء مباشرةً، وسيكون من قبيل الاساءة ألايتم إعداد تقديرات سليمة لهذهِ الاضرار، ولاسيما اذا ما أدركنا أن البنية التحتية المدمرة المقصوفة بالقنابل في العراق، ستحتاج إلى مبلغ يتراوح بين (25-60) مليار دولار للتصليح(1) . لذا فأن من الممكن أن يتم ترتيب إلغاء متبادل لنوعي (تعويضات الحرب)، تلك التي يدين بها العراق للاخرين، وتلك التي يدين بها الاخرون للعراق .

5- ان قراءة سريعة لقرارات مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الشامل على العراق ولاسيما القرار 1990/661 والفقرات 3، 4، 5 من 687/ 1991، يتضح منها أنها تشكل حرماناً لشعب العراق من حق الديمومة والبقاء، وذلك عندما ألزمت هذهِ القرارات مجتمعة جميع الدول بالامتناع عن استيراد أي سلعة أو انتاج يكون قد صدر إلى العراق، أو يكون مصدراً منه بما في ذلك النشاط الخاص للرعايا العراقيين من المواطنين[2] .وطالما أن:

1- القانون الدولي والانساني وقانون حقوق الانسان واتفاقية منع ومعاقبة جرائم الإبادة الجماعية تعرف الإبادة الجماعية بأنها " أي فعل من الأفعال الآتية التي ترتكب بنية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات ذات أصول قومية أو عرقية أو عنصرية أو دينية، مثل : قتل أفراد الجماعة، التسبب في أذى جسدي أو أذى عقلي لأفراد الجماعة ،التعرض المتعمد الذي يعرض حياة الجماعة بقصد إحداث تدمير كلي أو جزئي"[3] .

2- ولأن الحصار الذي تم فرضه لأكثر من 10 سنوات، يستحق أن يصف بالإبادة الجماعية على وفق بنود القانون الدولي وحقوق الانسان، وهوعلى حد قول الاستاذة الفرنسية (مونيكَ شوميليو)، جريمة إبادة صامتة ومنظمة تحت غطاء القانون(4)، كما أن المادة (1) من إعلان حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان- ولاسيما ماجاء في الفقرة (2)، منهُ - جاءت مؤكدة على أنه لايجوز حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصه، كما نصت الفقرة الأولى من المادة (54) من البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقية جنيف لسنة 1977، على أن يُحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، ولأن العقوبات الاقتصادية الشاملة تدخل في مفهوم الحرب، وأن المدنيين يتمتعون بالحماية العامة، وتميزهم عن المقاتلين.

لذلك يتعين على الحكومة المطالبة بحقوق من تأثروا بهذهِ العقوبات على وفق القوانين الدولية المذكورة[5].

فليس من المعقول أن يطلب من العراق أن يعوض للآخرين نتيجة أفعاله، وأن يعفي الذين الحقوا الضرر به، وهذا أمر مهم - وبشكل خاص - في ضوء حقيقة أن شعب العراق قد دفع ثمن الأفعال والخدمات التي قام بها نظام حكم لم يختره الشعب أو يؤيده . وان إلغاء الديون

([1])عاطف قبرصي - علي قادري، إعادة بناء العراق - استراتيجيات التنمية في ظروف الازمات، ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص257 .

([2]) د. ضاري خليل محمود، الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان، ندوة انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الانسان في العراق/ اعمال المؤتمر الدولي في بغداد للمدة 8-9 ايار 2001، ط1، بيت الحكمة، 2002، ص88 .

([3]) المصدر السابق نفسهُ، ص89 .

([4]) المصدر السابق نفسهُ، ص92 .

([5]) باسيل يوسف، الجزاءات الذكية وحقوق الانسان الوجة الجديد لحرب الجزاءات الامريكية ضد العراق ومسؤولية المجتمع المدني، ندوة استحقاقات العدوان والحصارة لحقوق الانسان في العراق، مصدر سابق، ص188 .

والتعويضات سيعزز مناخ الاستثمار في العراق وسيمكن العراق من ادامة قدراته الانمائية التي تؤشر سلامة مناخه الاستثماري الذي يساعد على جلب الأستثمارات الدولية اللازمة لكي يتقدم إلى أمام بقوة في إعادة اعمار العراق، وتقوية فرص البناء والتقدم الاقتصادي .

6- تتبع أرصدة العراق المجمدة أو المهربة إلى الخارج، إذ يمتلك العراق قرابة (28) مليار دولار من أمواله المجمدة ، تبلغ قيمة أكثر من (15) مليار دولار موزعة على الجهاز المصرفي العربي، ومعظمها في المصارف العربية مثلما لديه مستحقات ديون وفوائدها وأقيام الأصول وحصص مشاركة في مشاريع مشتركة لهُ تبلغ قيمتها أكثر من (3) مليارات دولار ومعظم هذهِ المستحقات لدى (مصر والسعودية والكويت والاردن ولبنان والسودان وتونس واليمن)، فضلاً عن قيمة أكثر من (400) ألف برميل من النفط العراقي في السعودية، سحبت من أنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السعودية أيام غزو الكويت، فضلاً عن ذلك ما لايقل عن (10) مليارات دولار قيمة الأرصدة المجمدة لدى برنامج النفط مقابل الغذاء والمودعة في المصرف الفرنسي[1]، فضلاً عن أكثر من (40) مليار دولار تم تهريبه من رموز الحكومة السابقة خارج العراق .

7- امكان خروج الحكومة العراقية وتراجعها عن سياسات الاصلاح الاقتصادي، التي تم البت بها من لدن سلطة الاحتلال، إذ إن القانون الدولي يحظر على المحتلين بيع موجودات الدولة ذاتها، علماً أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الذي صدر في ايار 2003 أعترف بالولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما المحتلين الشرعيين للعراق، يلزمهما بالايفاء بمعاهدات جنيف 1949 واتفاقية لاهاي لعام 1907 والتي توجب على المحتل أن يلتزم بالقوانين النافذة للدولة، وان لايتملك المباني العامة والعقارات والغابات والموجودات الزراعية، بل إن دوره يقتصر على الوصاية والادارة حتى تقر السيادة[2] .

إن كل ذلك جاء ليؤكد لنا ضعف القاعدة القانونية والالتزامات الدولية التي تم الاستناد إليها في الزام العراق بوصفات الاصلاح الاقتصادي اللاغيه للدعم الحكومي والمنحازة بشكل واضح إلى الطبقة الغنية في المجتمع من أصحاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية . على حين تحمل الفقراء فيهم أضراراً تمثلت بالجانب التقشفي للبرنامج (ضغط الطلب الكلي)، الذي تأتي آثاره من زوايا عديده، فهو يقتطع جانباً من نفقات الدعم الحكومي ذي الصبغة الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء بالدرجة الأولى، كدعم السلع الاستهلاكية والعلاج والتعليم المجاني، مثلما يعمد إلى زيادة الايرادات برفع أسعار منتجات القطاع العام، وأسعار خدمات المرافق العامة كالكهرباء والمياه وخدمات النقل العام (مباشرة وغير مباشر من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية)، التي يرتفع فيها الضرر النسبي الذي يقع على الفقراء بشكل أكبر من الذي يقع على الفئات ذات الدخل الأعلى، كذلك فأن الأثر الانكماشي للبرنامج ينعكس على الفقراء في شكل تضاؤل فرص العمل، وارتفاع نسب البطالة، فضلاً عن ذلك أن برنامج التصحيح لهُ اثار تضخمية على الرغم من انه يسعى ـ على حد زعم أصحابه ـ إلى مكافحة التضخم (فهو ينطوي على رفع مباشر وغير مباشر من خلال تخفيض الدعم أو إلغائه عن العديد من السلع)، هذا التضخم الذي يعيد توزيع الدخول من الفقراء إلى الاغنياء، بما يضر بمستوى الأجور الحقيقية، ومستوى

([1]) د. هناء عبد الغفار السامرائي، امكانات الافادة من تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق لرسم معالم النموذج العراقي، ندوة طروحات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، ندوة فكرية تمت باشراف قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية/ مايس، 2005، ص80 .

([2]) د. المصدر سابق، ص79 .

معيشة أصحاب الدخول الثابتة[1] .مثلما يؤكد لنا ضرورة أن تكون لنا برامجنا الاقتصادية الاصلاحية المنطلقة من رؤيتنا الخاصة لواقعنا الراهن واحتياجاتنا المستقبلية، برامج مقبولة في تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية الأقل حدة، وان كانت ذات نسب نمو أقل (4 أو 5%) بدلاً من اجراءات اصلاحية مدمرة اجتماعياً ذات نسب أعلى (8 أو 10%)[2]، برامج تخرج من خطأ التشخيص، وعدم ملائمةالعلاج الذي يعزو اليه أخفاق الكثير من برامج الصندوق في تجاربه السابقة، على الرغم من أنكار الصندوق لذلك، وتذرعه بأعذار اخرى تبعد سبب الاخفاق عن سياساته لتلحقها بعدم كفاية الجرعات في المدى الزمني القصير، أو لأن الظروف الخارجية لم تكن مؤاتية (هبوط الطلب العالمي وتدهور شروط التبادل وانخفاض التدفقات الراسمالية في العالم الثالث)، وان الأمد البعيد سوف يكون قادراً على تجاوز ذلك، ليأتي لنا بنمو وتحسن في الأوضاع، وهنا ليس هناك أكثر تعبيراً من مقولة كينز الشهيرة (في المدى البعيد سنكون جميعاً من الأموات)[3].

برامج تؤكد إصلاح الدعم وزيادة كفاءته وتوجيهه نحو مستحقيه بعد اخضاعه لآلية تحدد مقداره، وحجم التغير المطلوب فيه، مبتعدين عن إلغائه، وهذا ما نرفضه رفضاً تاماً، ليكون ذلك لنا طريقاً يقلل الآم الاصلاح في الأمد القصير، ويحقق استقراراً اجتماعياً وسياسياً أوسع في الأمد الطويل، مسترشدين بالتجربة الصينية التي لم تلتزم وصفات الصندوق بحذافيرها، بل قامت بتطوير ستراتيجياتها الداخلية المنطلقة من احتياجاتها واهتماماتها بالاعتماد على طرق مرنة في التحول، مبتعدة عن الاعتماد على الايديولوجية ونماذج الكتب المنهجية الجاهزة كمحدد لسياساتها، طرق تعتمد على التدرج بدلاً من الصدمة في الانتقال وبما اثبت (أن السلحفاة فازت مرة اخرى في سباقها مع الأرنب)[4] .

ثانيا ـ نوعية الاصلاح أم سرعته

يبدو أن برنامجنا الاصلاحي جاء منصباً على إبعاد الحكومة عن توفير سلع الفقراء من خلال البطاقة التموينية متذرعين بما تسببهُ هذهِ البطاقة من ضغط على موازنة الدولة، يضاف إليه ارتفاع كلف نقل المواد الغذائية بقيمة دولار ولشخص واحد، لتصل إلى (6) دولارات فقط، مثلما يقدر بعضهم كلفة نقل الحنطة والرز فقط بـ (بليون دولار سنوياً)، فضلاً عن الفساد المالي والاداري الناجم عن عقود شراء المواد الغذائية، وكأنما على الفقراء أن يتحملو كلفة جهاز حكومي عانى الفساد عقوداً طويلة، وكلفة أخفاق الحكومة في القضاء على هذا الفساد، متناسين ما تشكله هذهِ البطاقة من اهمية خاصة لشعب عانى سنوات طويلة من الحصار والحروب انعكست على تراجع ما يحصل عليه الفرد من حاجاته الأساسية كالغذاء والصحة، وتراجع قيمة دليل التنمية البشرية فيه، وأن ترك الحرية للسوق في توفير هذه السلع سوف تكون نتيجتهُ الاخفاق المؤكد في ظل تفأوت الدخول الواسع، تبريرنا في ذلك ان العرض يستجيب للطلب الفعال، وبما أن رغبة الفقراء في الحصول على هذه السلع تزداد من دون أن يكون ذلك مدعوماً بالقدرة على الشراء و/ أو مع انخفاض القدرة على الشراء، ليسبب ذلك تدني مستويات الطلب الفعال على هذهِ السلع ليكون غير قادرٍ على حفز المنتجين لعرض هذه السلع، وبما يجعل من

([1]) د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه، ورقة قدمت إلى ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في الكويت للمدة 20-22 فبراير 1988، تحرير رمزي زكي، دار الرازي، بيروت، 1989، ص232 .

([2]) د. زياد حافظ، أوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مصدر سابق ، ص428 .

([3]) المصدر السابق نفسهُ، ص25 .

([4]) جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها ،ترجمة فالح عبد القادر ،ط1،بيت الحكمه ،2003، ص204- 205 .

البطاقة التموينية ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة التي تؤشر تفاوتاً صارخاً في توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

وأن مناقشة إلغاء البطاقة التموينية يجب أن لا يبتدأ به إلا بعد علاج الاقتصاد وتقويم اختلالاته الهيكلية القائمة كافة وما يصاحبها من اختلالات نقدية، وهو مالايقوى على انتظار الفراغ منه جمهور المستهلكين وغالبيتهم العظمى من محدودي الدخل ممن يقعون تحت وطأة الفقر بمقاييسه المختلفة، والذين يصعب ضغط استهلاكهم . وهنا فأننا نؤكد ضرورة التعامل مع ظاهرة الدعم كظاهرة مستمرة وبمفهوم متغير ومتطور، مفهوم يقوم على توقع المشكلات والاستعداد المسبق لمواجهتها في ضوء التوقعات المتوخاة في شأنها، لا على مجرد الاكتفاء بموقف من تفاجئه الأحداث[1] . وهنا فأننا نؤكد أيضا علىً ضرورة بقاء البطاقة التموينية كشكل من أشكال دعم المستهلك بما يضمن له الأمن الغذائي وفق الية جديدة تحاول أن تتجاوز عيوب البطاقة التموينية التي يتم الاستناد إليها في تأكيد إلغاء هذه البطاقة، هذه الآلية يمكن تلخيصها بالآتي :-

توزيع البطاقة التموينية على جميع المواطنيين الذين هم بحاجة اليها، وتحجب من (ذوي الدرجات الخاصة، كأعضاء الرئاسات الثلاثة والنواب، وأعضاء مجلس النواب ومجلس المحافظات، وأعضاء غرفة التجارة وكبار الصناعيين) .لتحوي كل بطاقة 12 قسيمة، تحمل كل قسيمة منها رقم البطاقة التموينية نفسها .

يتم في ألاسبوع الأول من كل شهر تسليم قسيمة الشهر إلى أي وكيل يرغب المواطن في أخذ حصته الغذائية منه[2]، (وبما يساهم في حل مشكلة المهجرين، وعدم إمكان حصولهم على المواد الغذائية المدعومة من مناطقهم الأصلية)، ويلتزم الوكيل تجهيز المواطن بالمواد الغذائية بالمواصفات المحددة التي يتم الاعلان عنها في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من عدد من مجهزي المواد الغذائية من القطاع الخاص الذين يتم التعاقد معهم من لدن الحكومة، لغرض استيراد مواد البطاقة التموينية،ليتسلم هذا الوكيل في نهاية كل شهر من الجهة الرسمية المحددة (كأن تكون وزارة التجارةأو مصرف متخصص)ـ أقيام هذهِ المواد نقداً مع مبلغ معين يحدد لوكيل المواد الغذائية، يتم من خلاله تسوية صفقات المواد الغذائية بين تجار الجملة والوكيل، لضمان أمن غذائي لكل مواطن يرغب في الحصول على البطاقة العينية بما يخفف العبيء عن كاهله من جهة، كما يضمن حرية الحصول على مبالغ نقدية بقيمة القسيمة الغذائية لمن يرغب في تنقيد بطاقته التموينية، إذ يتم استيفاؤها من الوكيل بعد الاتفاق بين الطرفين على ذلكَ، على أن يسير كل ذلك جنباً إلى جنب مع إصلاح سياسات التسعير للسلع والخدمات المختلفة ولاسيما هنا السلع الغذائية، وضبطها بكلفة الإنتاج على أن لا يفهم من ذلك العودة إلى التسعير الاداري والجبري، بل أن تكون هوامش الربح للسلع والخدمات معقولة وفي الإطار المتعارف عليه وليس 100% أو 200% كما هو الحال الأن[3] .

إن هذه االآلية الجديدة سوف تكون ضامنة لأمن غذائي مناسب للأفراد تترك فيه الحرية لهم في الحصول على البطاقة العينية أو النقدية بحسب رغبة المستهلك، مثلما تضمن للحكومة تخفيض كلفة النقل، وتجاوز الفساد والمالي الناجم عن عقود شراء المواد الغذائية من جهة أخرى، كما تضمن إشراك القطاع الخاص باستيراد مواد البطاقة بما يوفر فرص عمل اضافية

([1]) د. عادل احمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والامن الغذائي في مصر، مصدر سابق، ص497 .

([2]) د. عبد الهادي الحكيم، البطاقة التموينية في ضوء المواقف الداعمة والاراء المعارضة، جريدة الصباح، 10 اذار 2000، العدد1339 .

([3]) عبد الحافظ الصاوي، دعم الفقراء وخطورة العودة للمربع الأول وثيقة الكترونية، 2004 .

للأيدي العاملة المحلية . وتفعيل دور القطاع الخاص كمنظم وضابط لآليات الطلب والعرض يرسي أسس اقتصاد السوق طبقاً لقواعد سليمة تحسن أداء الاقتصاد العراقي، وتخفض مستويات الفقر والبطالة والتضخم، ويجب ان تكون الشروط الواجب ايجادها قبل البت بمناقشة تقنين البطاقة التموينية على وفق أسلوب تدريجي يجعل من الجمعيات الاستهلاكية البديل الملائم .

ثالثا ـ الدعم الحكومي بحاجة لمن يدعمه !!!!

ضرورة الاعتناء بظاهرة الدعم كظاهرة مالية واقتصادية سواء من جانب المنح والعطاء (الذي يقتضي انفاقاً عاماً)، أو من جانب التخلي عن الاقتضاء (الذي يقتضي التخلي عن الايرادات العامة) . فلو ابتدأنا بجانب المنح والعطاء فأن مايؤخذ على الحكومة اعتقادها بإن كل ما تدعمه يصل إلى المواطن من دون النظر إلى تهريب السلع المدعومة أو حجم السلع غير المدعومة التي يستهلكها المواطنون، فدعم التعليم مثلاً لاتؤخذ فيه الدروس الخاصة بنظر الاهتمام إذ تفقد التعليم المجاني لمجانيته، فضلاً عن دعم أسعار المشتقات النفطية التي لاتصل إلى المواطن إلا بأسعار تزيد عن 100% أو 200% عن السعر المدعوم وغير ذلك الكثير، ومما يزيد المشكلة اعتقاد الحكومة أن الدعم الذي يحصل عليه المواطن كبير جداً، ومن ثم بامكانها سحب جزء منه، لكن الحقيقة أن جزءاً مهماً من الدعم يذهب في ماكينة الفساد الحكومي، أما ما يتم سحبه فيسحب من المواطن حصراً وبما يوجب على الحكومة البديء بإعادة تنظيم آليات الدعم بطريقة ملائمة، فتخفيف الهدر ورفع الكفاءة في آليات الدعم قد يوفر مبلغاً ينعكس بشكل مباشر على المواطن بنواح متعددة أكبر مما سيوفره رفع الدعم المقترح من مبالغ، ولا نعتقد أن الحل الممكن الوحيد لرفع كفاءة عمليات الدعم في الغائه والذي يعد وجهاً اخر لإعادة توزيعه باليات فاشله[1] .

وإذا ما انتقلنا إلى الدعم بالتخلي عن الاقتضاء نجد أن على الحكومة الاعتناء بالموارد العامة التي تتخلى عن اقتضائها، واقتضاء ما يحق لها اقتضاءه من هذه الموارد بحكم كونها سلطة ذات سيادة من خلال العمل على تطوير أسس فرض الضرائب وترشيد الاعفاءات الضريبية على نحو يحقق العدالة بالنسبة للمكلفين من الناحيتين الرأسية والأفقية على وفق تخطيط مالي رشيد تابع للاقتصاد القومي، لكن مايؤسف له أن هذه العوامل مازالت نشطة إلى حد كبير في مجال الايرادات العامة، ويضيع بسببها الكثير من الموارد السيادية التي كان من الممكن أن تكون مصدراً من (مصادر الحقن) المهمة للموازنة العامة لتمويل متطلبات التزايد الحقيقي والظاهري في النفقات العامة للدولة. ويكفي هنا الاشارة إلى ارتفاع معدلات التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، فضلاً عن فوضى الاعفاءات الضريبية للمشروعات المستفيدة من الانفتاح، مما يؤكد قصور النظام الضريبي الحالي[2]، إذ تعطي الاعفاءات من دون مشروطية التشغيل، وهو الأمر الذي يتعين على الحكومة ان تأخذه بنظر الاهتمام بأن تفرض على المشروعات المستفيدة من الدعم الحكومي سياسات تشغيلية تلزمها استخدام أسلوب كثيف العمل قليل رأس المال من أجل استيعاب مخرجات التعليم العالي والمهني من الخريجين الذين اتجهوا إلى ممارسة أعمال لاعلاقة لها بطبيعة دراستهم (كالقوات المسلحة والأجهزة الأمنية والانشطة الطفيلية)، وبما أدى إلى هدر مخرجات التعليم العالي من جهة، فضلاً عن ارتفاع كلفة الأيدي

([1]) احمد بكداش، رفع الدعم بالصدمة ام بالضربة القاضية، وثيقة الكترونية، 2004 ،ص 1.
([2]) د. عادل احمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والامن الغذائي في مصر، مصدر سابق، ص495 .

العاملة، وبما حرم العراق من استخدام الأيدي العاملة بأسعار رخيصة لتحقيق التنمية بكلفة أقل على وفق نظرية (التنمية في ظروف عرض للعمل غير المحدود) لأرثر لوس[1]، وحتم على العراق استخدام أسلوب رأس المال قليل العمل على الرغم من وفرة الأيدي العاملة التي تحتم استخدام أسلوب كثيف العمل قليل رأس المال.

رابعا ـ نحو عقد اجتماعي جديد

قيام عقد اجتماعي جديد بين النظام السياسي والمواطن والسوق، عقد اجتماعي (دستور)، يفصل بين السلطات ويحدد المسؤوليات، ولاسيما فيما يتعلق بسياسة تحصيل الايرادات وانفاقها وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تخضع للنقاش والمسائلة والشفافية عقد يعطي الحق للمواطن بمطالبة الحكومة بتقديم خدمات مقابل ما تستقطع منه من ايرادات ضريبية ومسائلتها في حالة الإخلال بذلك.عقد يعيد النظر بالعقد السابق ليتمسك بما هو صالح منه. وقابل للتعديل، مستفيداً من خبرة قديمة أو تجربة نافعة ومعدلاً لما هو غير صالح منه . ومن أجل تحقيق هذا أو ذاك فلابد من توافر عدد من الشروط تتمثل بالآتي[2]:-

1- حكومة تتخلى عن فكرة السلطة المطلقة، وهي فكرة عاشت في صميم النظام السياسي في العراق لعقود طويلة .
2- مجتمع مبادر تُبنى فيه الشخصية على أساس نمط جديد من التنشئة يعزز مشاعر المسؤولية أزاء الأخر ويحترم رأيه شخصية تؤمن بالتطوع قبل التكليف، وترى في العمل الاجتماعي واجباً مقدساً .
3- سوق تتحرر من شراهة الربح مدركاً أن تلك الشراهة هي التي تهدد بالانفجارات الاجتماعية مهددة أهم عوامل الحياة في أي سوق متمثلة بالأمن الاجتماعي .
4- تأكيد مرونة القوانين وشفافيتها واحترامها من دون أضفاء قدسية فائقة عليها بما يؤمن مساحة للإبداع .
5- وجود منظمات وسيطة بين الدولة والسوق والمجتمع تشكل البنية الأساسية للمجتمع المدني من دون أن يعني ذلك العمل خارج الضوابط الضرورية .

إن قيام عقد اجتماعي كهذا يجعل من الإنسان غايته الأولى وهدفه الأسمى سوف يكون كافياً لنقل المجتمع من ثقافة التفكك الاجتماعي الناجمة عن اختلاف مستويات المعيشة، إلى ثقافة التماسك الاجتماعي، لتنقل معها صور الدعم -من دعم يجعل من الصحة والتعليم أساساً له وأشكال الحماية الاجتماعية أستثناء- إلى أخر يجعل من الحماية الاجتماعية أساس ملامح صورته، لتأتي الخدمات التعليمية والصحية استكمالاً له صورة ينال فيها كبار السن والعجزة والمعاقين والمرأة (ولاسيما الأرامل والمطلقات)ولأطفال (بدعم الحليب مجاناً، التغذية المدرسية) الاهتمام الكافي الذي لم ينالوا استحقاقهم فيه بالقدر الكافي منذ عقود طويلة .

خامسا ـ من اجل استكشاف المستقبل المبرر للدعم الحكومي

على الحكومة هنا أن تفهم النصوص التي تتعلق بالاستثناء من إلغاء بعض أشكال الدعم المحظور على الصادرات والدعم المحظور الموجه إلى تفضيل المنتجات المحلية على المستوردة

([1]) د. طارق العكيلي، افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي الاجتماعي، بحث مقدم إلى ندوة طروحات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، مصدر سابق، ص14 .

([2]) د.عدنان ياسين، العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص150- 151 .

المثيلة، وكذلك الدعم في إطار برامج الخصخصة، وتحديد الحدود الدنيا للدعم الذي لايستوجب المسائلة، لتسير جنباً إلى جنب مع شبكات حماية اجتماعية، هادفة إلى تقليل مستويات الفقر على وفق خط فقر وطني مبتعداً كل البعد عن الدولار الواحد في اليوم كأساس لتحديد الفقراء آخذاً بنظر الاهتمام مستويات التضخم لتحديد مبالغ الدعم العيني والنقدي الملائمين للارتقاء بمستويات الدخول للطبقة الفقيرة تحت مشروطية الارتقاء بالمستوى العلمي لأبناء الأسر المستفيدة من الدعم، من أجل كسر حلقة (الفقر يولد الفقر)، منطلقين بذلك من محاججة الدول المتقدمة بأشكال الدعم الموجودة لديها التي يتم توظيفها لتخدم مصلحتها، وبما يتلائم مع ظروفها، كالدعم المالي الذي يتم تقديمه على وفق قانون المزارع الصادر عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ارتبط ارتباطاً مباشراً بمقدار الإنتاج وحجم الأرض المملوكة مع حاصل واحد طاغ[1]. ليتلائم مع بنية نظامه الاقتصادي القائم على الرأسمالية، إذ قدرت وزارة الزراعة الأمريكية بأن مزارعي القطن الأمريكيين البالغ عددهم عشرين الفاً سيتلقون في العام 2005 دعماً حكومياً بمقدار (4.7) مليار دولار، وهو مبلغ يعادل قيمة المحصول في السوق، إن دعم بهذا الحجم يعيد إلى الذاكرة أنظمة التخطيط الحكومية التي تميز بها الاتحاد السوفيتي في السابق، مثلما يتيح للمنتجين الأمريكيين فرض سيطرتهم في الأسواق العالمية، إذ تبلغ حصتهم ثلث مجموع الصادرات في العالم، وهي مستويات لم يصلوا إليها لولا الدعم[2]، وبما يثبت لنا وهم التخلص من الدعم كضرورة لتحقيق النمو، فالدعم ليس عيباً بل هو ضرورة للتطور اعتمدت عليه الدول المتقدمة في مسيرتها السابقة، ومازالت صورة العديد شائعة في اقتصادها حتى اليوم[3] . لكن العيب يكمن في الأسلوب الخاطىء الذي طبق به الدعم في اقتصادنا بما أفقده جدواه، الأمر الذي يحتم علينا اصلاحه متخذين من مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الأنسان أساساً، ومن القواعد الاقتصادية للتنمية المستدامة معاييراً، ومن أهداف التنمية للالفية والمقترنة بأهداف التنمية البشرية المستدامة سبيلاً، بدلاً من الغائه الأمر الذي نرفضه رفضاً قاطعاً .

الاستنتاجات والتوصيات.

اولا . ضعف القاعدة القانونية والالتزمات الدولية التي تم الاستناد اليها في الزام العراق بوصفات الاصلاح الاقتصادي اللاغية للدعم الحكومي بما يفسح المجال للحكومه العراقية في تراجعها عن سياسات الاصلاح .

ثانيا . ان الغاء الدعم الحكومي بحجة وجود مشكلة مديونية هو امر خاطى اذ ان مشكلة الدعم في الاقتصاد العراقي هي مشكلة تنفيذ لامشكلة تمويل حيث وفرة الايرادات النفطية فضلاً عن الايرادات الضريبية التي يتم اقتطاعها من دخول الافراد بما يحتم على الحكومة توفير الخدمات الاجتماعية كجزء من متطلبات العقد الاجتماعي بينها وبين الفرد العراقي.

([1]) البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، نيويورك 2005، ص130 .

([2]) المصدر السابق نفسهُ، ص130 .

([3]) د. ابراهيم العيسوي، الغات واخواتهاالنظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ،ط3،بيروت 2001، ص203-204 .

ثالثـا-ارتفـاع مسـتويات الفقـر بمقاييسـه المختلفـة. جـاءت لتؤكـد علـى ضـرورة الامعـان جيـداً فـي الأمـور قبـل الغـاء دعـم المسـتهلك وبخاصـة البطاقـة التموينيـة او تقلـيص حجمهـا وهـو امـر لـيس هينـاً، ولاسـيما إذا مـا اخـذنا بنظـر الاهتمـام ان سياسـات الـدعم الحكـومي سياسـات متحيـزة لاصـحاب الـدخول الاعلـى اكثـر مـن اصـحاب الـدخول المنخفضـة ماعـدا البطاقـة التموينيـة التـي ينتفـع منهـا جميـع السـكان ممـا يثيـر التسـاؤل عـن الضـجة المثـارة حاليـاً عـن وجـوب الغـاء البطاقـة التموينية لارتفاع تكاليفها.

التوصيات

أولا ـ الامعان في الامور قبل الانصياع لها بقصد فهم المتغيرات المحليـة والدوليـة اللازمـة لرسم طريقنا الاصلاحي الذي يجب توظيفه في خدمة مصلحتنا الوطنية وبما يتلائم مـع ظرفنـا المحلـي والاقليمـي مبتعدين عن لغـة التقديس لوصـفات –العولمـة- الاصـلاحية والتـي لابـد مـن أن تتغيـر بعـد حـين مـن واضـعيها خدمـة لمصـالحهم وبمـا يـتلائم مـع الظروف المستجدة.

طريق يأخذ بنظر االاهتمام النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هدفاً إلـى تخفيـف التـأثيرات السـلبية علـى شـرائح الاسـر محـدودة الـدخل مـن خـلال رسـم سياسـة اقتصادية نابعة من حاجة الاقتصاد العراقي إلى تنويع تركيبته الاحادية وتنويـع مصـادر الـدخل والثـروة بمـا يخلـق نـوع مـن التوافـق بـين الرفـاهيتين الاقتصـادية والاجتماعيـة يترجم في تحقيق استقرار حقيقي بعيداً عن التبعات الاقتصـادية والاجتماعيـة والماليـة، ولاسـيما اذا ماادركنـا ان العـراق لايعـاني مشـاكل تمويليـة تجبـره للانصـياع لوصـفات اصلاحية يتم املاؤها عليه املاءً.

ثانيا ـ الدعم ماهو الا نتيجة لمشاكل اكبر واعمق شكلت في مجموعها ازمة اقتصادية يجب تناولها بالنقاش من اجل فهم المشكلات الفرعية (كالدعم) بعدّها نتيجـة لهـذه الازمـة والتـي لايمكـن ان يكـون طريقنـا صـحيحاً فـي معالجتهـا الابعد أن نبـدأ بعلاج الازمـة الاقتصادية وبعد ان نبتعد عن النظر إلى موضوع الدعم من زاويـة ايديولوجيـة وايّـاً كان لونها ، وانما ينبغي النظر إليه من زاوية وجود أو انتفاء ضرورات موضوعية تدعو إلـى الاسـتمرار بـه او انكماشـه، ضـرورات تـدعو إلـى توجيـه الـدعم لمسـتحقيه الامر الذي نؤيده بشكل كامل والذي يختلف عن موضوع إلغاء الدعم والذي نرفضه بشكل قاطع.

أن توجيه الدعم إلى مستحقيه سوف يترتب عليه اخضاع الدعم لآليـة واضـحة للقيـاس تعمـل علـى تحديـد حجـم التغييرالمطلـوب وكيـف سيحصـل، آليـة تأخـذ بنظـر الاهتمـام الجـدوى الاجتماعيـة والاقتصـادية للـدعم مبتعـدة عـن النظـر إليـه كحصـيلة رقمية فقط بعدّها ضرورة لابد منها قبل ان يتم اقحامنا في تغيير لا أفق واضح له.

ثالثا ـ ربط الدعم المقدم للمنتج الخاص (المحلي او الاجنبي) بتشغيل مخرجات التعليم في مناطق معينة اخذاً بنظر الاهتمام حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم الديموغرافية، ومستوياتهم التعليمية، وبما يعمل على توفير فرص العمل وتقليل التشوهات في سوق العمل ويجعل من دعم المنتج معززاً لعملية التنمية البشرية.

رابعا ـ أن دعم المستهلك حق من حقوق المواطن العراقي يحتمه العقد الاجتماعي المبرم بين الحكومة والشعب، وواجب على الحكومة القيام به لقاء ماتقتطعه من دخول الأفراد فضلاً عن الموارد النفطية ، ولايمكن التضحية فيه الان او التفكير في الغائه الابعد زيادة دخول المواطنين من اصحاب الدخل المحدود زيادة اكبر من زيادة أسعار هذه السلع من جهة وبعد ان يعي المواطن العراقي ثقافة اقتصاد السوق، واتخاذ الاجراء الملائم في حالة التلاعب باسعار هذه السلع أو احتكارها من لدن القطاع الخاص من جهة أخرى.

خامسا ـ الاعتناء بظاهرة الدعم كظاهرة مالية واقتصادية يتم الاخذ فيها بعد فهم نصوص الاتفاقيات الدولية وتوظيفها بما يخدم احتياجاتنا المستقبلية .

المصادر

اولا. الكتب .

1- د. ابراهيم العيسوي، الغات واخواتهاالنظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ،ط3،بيروت 2001،
2-د.عادل احمد حشيش،مشكلة الدعم السلعي والامن الغذائي في مصر ،دار الجامعات المصرية
3-د.جوزيف ستكلز ، العولمة ومساؤها ،ترحمة فالح عبد القادر ، ط1، بيت الحكمه ، 2003.

ثانيا. الندوات والدوريات.

1-احمد بكداش، رفع الدعم بالصدمة ام بالضربة القاضية، وثيقة الكترونية، 2004 .
2- د. ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه، ورقة قدمت إلى ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات ندوة عقدت

في الكويت للمدة 20-22 فبراير 1988، تحرير رمزي زكي، دار الرازي، بيروت، 1989.
3- باسيل يوسف، الجزاءات الذكية وحقوق الانسان الوجة الجديد لحرب الجزاءات الامريكية ضد العراق ومسؤولية المجتمع المدني، ندوة استحقاقات العدوان والحصارة لحقوق الانسان في العراق، اعمال المؤتمر الدولي في بغداد للمدة 8-9 ايار 2001، ط1، بيت الحكمة، 2002.
4- جورج قرم، تعريف المسائل، ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، ورشة عمل نظمتها لجنة الامم المتحده الاقتصادية والاجتماعيه لشرق اسيا ،مركز دراسات الوحده العربيه ،2003.
5- خير الدين حسيب، تعقيب ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، ورشة عمل نظمتها لجنة الامم المتحده الاقتصادية والاجتماعيه لشرق اسيا ،مركز دراسات الوحده العربيه ،2003.
6- د. زياد حافظ، أوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربيه ،بيروت ،2006.
7- د. ضاري خليل محمود، الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الانسان، ندوة انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الانسان في العراق/ اعمال المؤتمر الدولي في بغداد للمدة 8-9 ايار 2001، ط1، بيت الحكمة، 2002.
8-عاطف قبرصي - علي قادري، إعادة بناء العراق - استراتيجيات التنمية في ظروف الازمات، ندوة العراق والمنطقة بعد الحرب، ورشة عمل نظمتها لجنة الامم المتحده الاقتصادية والاجتماعيه لشرق اسيا ،مركز دراسات الوحده العربيه ،2003.
9-عبد الحافظ الصاوي، دعم الفقراء وخطورة العودة للمربع الأول وثيقة الكترونية، 2004 .
10- د. عبد الهادي الحكيم، البطاقة التموينية في ضوء المواقف الداعمة والاراء المعارضة، جريدة الصباح، 10 اذار 2000،
11- د. هناء عبد الغفار السامرائي، امكانات الافادة من تجارب الانتقال إلى اقتصاد السوق لرسم معالم النموذج العراقي، ندوة طروحات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، ندوة فكرية تمت باشراف قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية/ مايس، 2005،.
12- د. طارق العكيلي، افاق الخصخصة في العراق في ضوء اختلال المتغير الديموغرافي الاجتماعي، بحث مقدم إلى ندوة طروحات في الانتقال إلى اقتصاد السوق، ندوة فكرية تمت باشراف قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية/ مايس، 2005،.
13- البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعام 2005، نيويورك 2005،.
14- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2006، التقرير التحليلي، بغداد2007.